اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل: مستقبله ونتائجه المتوقعة على الداخل اللبناني

صهيب جوهر

يمكن تبرير دعم حزب الله لاتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، إلى الانهيار الاجتماعي والاقتصادي في كافة أرجاء البلاد الذي أسفر عن استياء كبير في أوساط القاعدة الانتخابية للحزب. ويشكّل هذا الاتفاق بارقة أمل بإمكانية تحقيق نمو اقتصادي في المستقبل من شأنه انتشال لبنان من أزمته الحالية.

ستكون لحظة التوقيع على اتفاق الترسيم بين لبنان وإسرائيل مفصلية للبنان بكل ما للكلمة من معنى. وعلى الأرجح، ستكون هي النقطة الصفر التي سيبدأ بعدها لبنان بالصعود من قعر الهاوية.

وعندما يتمُّ التوقيع، سيصبح لبنان فعلًا، لا افتراضاً، عضواً في نادي الدول المصدِّرة للغاز. وسواء بدأ الاستخراج بعد عامين أو أكثر، فإنّ مفاعيل استثمار الطاقة الغازية ستصبح أمراً واقعاً في اللحظة التي يتم فيها التوقيع. وعندما يصبح يقينياً أن لبنان سيسحب من مخزونات أرضه كميات من الغاز تقدّر قيمتها بمليارات الدولارات، بعد فترة ليست بعيدة نسبياً، بضمانة الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركات أوروبية وقطرية، سيصبح سهلاً تعاطيه مع العالم في المسائل المالية والاقتصادية.

وبعد الاتفاق، لن يضطر لبنان إلى بذل الجهود للحصول على دعم ببضع عشرات أو مئات من ملايين

الـدولارات، مـتـوسّلًا إلى الشرق والـغـرب، بـل إن الـجـهـات المانـحـة والأصدقـاء والأشقـاء سيـمـنـحـونـه القروض الوافرة، ما دامت مضمونة بموارد قيد الاستخراج. وسيتمكن لبنان من سداد ديونه بعد مفاوضة الدائنين من موقع قوة.

مـا يـعـني أن عـلاج الأزمـة المالـيـة والـنـقـدية والاقتصادية متوافراً. أي سيصبح ممكناً تمويل خطة النهوض وتنفيذها. وفي شكل مباشر، يُفترَض أن ينعكس الاتفاق تحسُّناً في سعر الليرة يدعم الاتجاه نحو حدّ أدنى من الاستقرار الاجتماعي.

حسابات الأطراف على طاولة بايدن

بالتوازي لم يكن تفصيلًا الكلام ما تحدث به المسؤولين الأميركيين بعد الترسيم، فهم تحدثوا في وضوح عن استـعـادة لـبـنـان لأنـفـاسه قـريـباً. وبالطبع هنالك مراحل اخرى لا تزال تنتظر لبنان للدخول لمرحلة استعادة الاستـقـرار، كـمـثـل انـتـاج تسوية سيـاسـيـة تشكّـل المظـلّـة المطـلـوبـة للمرحلة المقبلة وترتكز على استكمال تطبيق بنود اتفاق الطائف، ولا سيما مـنـهـا اعـتـمـاد الـلامـركـزية وإنشاء مجلس شيوخ، وإضافة بنود تشكّل حـلًا لـلـثـغـرات الـتي ظـهـرت خـلال المراحـل الماضيـة حـول آلـيـة عـمـل السلطة التنفيذية. وطالما انّ حزب الـلـه هـو الـطـرف الأساس المعـني في لـبـنـان، خصوصاً لـجـهـة حضوره الـعسكـري، فـمـن المنـطـقي تـوقّـع حصول تـفـاهـمـات في الـكـوالـيس المغلقة حول أسس مشتركة مقروناً بتطمينات أمنية. وعلى ان يلي ذلك انـتـخـاب رئيس جديد لـلـجـمـهـورية والاتفاق سلفاً على حكومة مهمّتها اطلاق ورشة إعادة إعمار مؤسسات الـدولـة المنـهـكـة بـرعـايـة أوروبـيـة وخليجية.

يـمـكـن تبرير دعم حـزب الـلـه لاتـفـاق تـرسـيـم الـحـدود الـبـحـرية بين لـبـنـان وإسرائـيـل، إلى الانـهـيـار الاجـتـمـاعي والاقـتـصادي في كـافـة أرجـاء الـبـلاد الذي أسفر عن استياء كبير في أوساط القاعدة الانتخابية للحزب. ويشكّل هـذا الاتـفـاق بـارقـة أمـل بإمـكـانـيـة تحقيق نمو اقتصادي في المستقبل من شأنه انتشال لبنان من أزمته الحالية. عـلاوةً على ذلك، وعلى الـرغـم مـن التصعيد في خطاب حزب الله تجاه إسرائيل، واقع الحال هو أن أي نزاع عسكري سينشر الفوضى في عقر دار الـحـزب ويقـوّض دوره الـتـوسعي في المنطقة.

نتيجةً لذلك، لا يبدو الحزب مستعدًا لـخوض غمار الحرب. وقد ساهمت عـوامـل عـدّة، كـالـديـنـاميـكـيـات الـجـيـوسياسـيـة وانشغـال الـعـالـم بالنزاع الأوكراني والخطوات الرامية إلى خفض وتائر التصعيد في معظم الانـقـسامـات ومـنـاطـق الصراعـات الإقليمية، في تشكيل بيئة سياسية مؤاتية لإبرام الاتفاق.

بالمقابل كادت المزايدات الانتخابية في اسرائيل ان تلغي اتفاق الترسيم البحري تحت عنوان الضمانات الأمنية في الاتفاق. لكن الرئيس الاميركي جو بايدن كان الداعم الفعلي والجدّي، ما سمح بولادة الاتفاق. وليس من المبالغة القول إنّه الأب الروحي للاتفاق، وهو ما حرص على إظهاره عبر الاتصال للتهنئة مباشرة بالرئيس اللبناني وبرئيس الحكومة الإسرائيلية.

مع لبنان، أظهرت ادارة بايدن انّ الاتفاق هو الممر الالزامي للحدّ من حال الانهيار والدخول في مشروع إعادة الاستقرار اليه. ومع اسرائيل كان الضغط على يائير لابيد المرتبك بسبب وضعه الانتخابي السيء، بأنّ تسويق الاتفاق سيؤدي إلى تحسين صورته في الانتخابات لا العكس، وبأنّه ضمان أمني للحدود الشمالية. لكن بنيامين نتنياهو سعى في المقابل إلى نزع الشرعية عن الاتفاق.

وبايدن أظهر في المقابل للابيد حرص واشنطن على ضمان عدم ذهاب اجزاء من الارباح اللبنانية إلى حزب الله. فواشنطن تدرك جيدا أنّ المشاركة المرتفعة في الانتخابات الاسرائيلية ستلعب لمصلحة نتنياهو، لذلك تدفع في اتجاه تبريد الاجواء رغم الآمال الضعيفة.

حزب الله حارس الترسيم والنظام والتفاوض

فيما تؤشر موافقة حزب الله على اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل إلى تحول في النظرة لديه. وستكون الخطوة عنواناً لانخراط الحزب أكثر فأكثر في اللعبة الداخلية. وهذا قرار كان قد اتخذه الحزب منذ سنوات، تحديداً في انتخابات العام 2018، وحينها أبرم اتفاقاً مع رئيس مجلس النواب نبيه برّي على التناصف في الدخول إلى مؤسسات الدولة وإداراتها. ومنذ أشهر يعمل حزب الله على إعداد وثيقة سياسية جديدة لم يتحدد بعد موعد الإعلان عنها. لكنها تقدّم رؤيته للواقع السياسي والاقتصادي في لبنان. كما تتضمن بعض الأفكار المتعلقة بالنظام أو الصيغة التي يؤكد مسؤولو الحزب في مواقفهم العلنية حرصهم الحفاظ عليها.

وعليه يركّز حزب الله اهتماماته على استحقاقات الداخل وهذا ما يتضح أيضاً من خلال لقاءات ومواقف يبلغها الحزب لمسؤولين لبنانيين وديبلوماسيين عن استعداده للتوافق، والحرص على التهدئة والاستقرار في الداخل. وهذا موقف له أبعاده السياسية للمرحلة المقبلة، وله تبعات تندرج فيها المساعي للحضور في أي مفاوضات مع قوى خارجية حول الوضع اللبناني.

وهي تجربة كان الحزب قد اختبرها مع فرنسا ويريد اختبارها مع قوى أخرى ذات تأثير أكبر ربما. ويشكل في هذا الإطار اتفاق الترسيم مدخلاً لترجمة نجاعة الخيار الديبلوماسي الذي سلكه، ومن خلاله يمكن القول إن الحزب قد أبرم اتفاق الترسيم مع الولايات المتحدة الأميركية بشكل أو بآخر. وهذا ما يصح انسحابه على استحقاقات أخرى لاحقاً، فيما المسار سيكون مرتبطاً بمدى الإلتزام بتطبيق وتنفيذ مندرجات هذا الاتفاق.

كما أن ما ينطبق مع أميركا ينطبق على السعودية، لا سيما أن الحزب ينظر بإيجابية لحركة السفير السعودي وليد البخاري في اللقاءات مع نواب سنّة أو غير سنّة من الذين يتمتعون بعلاقة تحالفية مع حزب الله. كما أن الحزب يبدو إيجابياً تجاه الموقف السعودي في "أوبك بلس".

وعليه يأتي اتفاق ترسيم الحدود كنوع من تتويج لمسار طويل أفضى إلى إبرامه واقعياً بين الولايات المتحدة الأميركية وحزب الله. وهذا ما تثبته النتيجة، ويؤكد الاتفاق أن أميركا وحزب الله كلاهما يتعاطيان ببراغماتية، وعندما تتقاطع المصالح لا بد من مواكبة تقاطعاتها. بينما يبدو خصوم الحزب خارج الزمن وخارج هذا الاتفاق أو التأثير به أو حتى مواكبته. نزولاً عند الإستسلام لفكرة: "إننا حلفاء أميركا والمجتمع الدولي، بينما حزب الله على خصومة معه وخاضع للعقوبات". يغيب عن بال هؤلاء تجربة طالبان أو التجربة مع إيران في العراق.

مستقبل الاتفاق وخطوط الاختلاف

في مقابل هذه الصورة المتفائلة لا يمكن إهمال الجانب السلبي الذي عبّرت عنه بعض الفقرات في التفاهم الأخير، لا سيما منها تلك التي تتصل بطريقة التعاطي المالي بين واسرائيل والشركة المشغّلة لـ"حقل قانا" أي شركة "توتال" الفرنسية والتي ستعطي إسرائيل 17% من حصتها, كما بالنسبة الى مصير "خط الطفافات" المنصوب في المنطقة منذ 22 عاماً، ما يعني وجود خطرين

مستقبليين يهددان مستقبل الاتفاق:

الأول: بالنسبة الى حقل قانا فقد رفعت الدولة مسؤوليتها عن الجانب المالي الواجب تحديده بين شركة توتال والجانب الاسرائيلي بطريقة أفقَدتها السيطرة التامة عليه وقد تسمح للشركة بأن تراعي الشروط الاسرائيلية إن تضارَبت في مكان ما مع اللبنانية بعيداً عن كثير من التفاصيل التي يمكن الاشارة اليها لاحقاً.

ثانياً: بالنسبة إلى مصير "خط الطفافات" فقد عبّر الحل عن حجم الهاجس الامني الاسرائيلي الذي يتفوق على اي هم مالي او اقتصادي رَدّ عليه لبنان بطريقة اللامبالاة بمصيره. فلم يكن في قدرة لبنان استعادة المنطقة المحتلة ولا يمكن ان يعيد النظر في حدوده إن جرى اي تعديل على النقطة "B1" او على الخط الموازي لها لأنّ ذلك يستدعي تعديلا دستوريا، فرضخ لقوة الأمر الواقع الإسرائيلي والانحياز الأميركي، وتركه عالقاً الى امد غير محسوب على قاعدة أنه قائم منذ 22 عاماً، ولم يؤد وجوده إلى أي مشكلة على رغم من تشكيله اعتداء سافراً قائماً على المياه اللبنانية.

وفي خلاصة المعطيات والمؤشرات التي عكسها الإتفاق، نُقل عن مرجع ديبلوماسي رافق المفاوضات بأدق تفاصيلها انه وعلى رغم ممّا شكّلته هاتان النقطتان من مخاطر استمرارهما عالقتين فإنّ التفاهم يسمح للبنان بإطلاق عملية مجمّدة منذ عقود من الزمن وانّ مصير خط الطفافات سيبقى في عهدة اسرائيل لفترة طويلة قد تطول والى تلك المرحلة ستبقى هذه الطفافات تروح وتجيء يمنة ويسرة إن حرّكتها الأمواج البحرية، لا الأمنية ولا السياسية ولا الاقتصادية.

في المحصلة فإن التأكيد على أن خيار استخراج الغاز مقابل التهدئة هو البديل الوحيد لتحسين الوضع المالي، بدلاً من الدخول في ورشة إصلاحات كبيرة. وكأنه بشكل أو بآخر يجاري الحزب القوى السياسية أو المصارف للمحافظة على ما تبقى من النظام السياسي والاقتصادي والمالي ولو بالاستغناء عن صندوق النقد الدولي.

وللمحافظة على هيكلية هذا النظام، ثمة حاجة إلى تخفيف الاحتقان ووقف التصعيد، وإيجاد مساحات حوار بين القوى اللبنانية المتخاصمة. ومن الملفت أن يقوم حزب الله بلعب هذا الدور. ففي ذلك يتحول الحزب إلى حارس للنظام القائم، وضامن للاستقرار الداخلي والخارجي، ومنخرط بالبحث عن تأمين الاحتياجات الضرورية، لذلك يجد نفسه صلة الوصل بين القوى السياسية المتخاصمة. ■

صهيب جوهر: كاتب وصحفي من لبنان.